

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EC.6/2019/9
24 April 2019
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)



اللجنة التنفيذية
الاجتماع السادس
مراكش، المغرب، 15-16 حزيران/يونيو 2019

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت

الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية: الجهود الإقليمية والوطنية للحد منه

موجز

تستعرض هذه الوثيقة الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لدعم الجهود الإقليمية والوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد في البلدان العربية. وهي تتضمن تقييماً موجزاً لحالة الفقر في المنطقة، بالاستناد إلى التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد لعام 2017 الذي أعدته الإسكوا بالشراكة مع جامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية. وتختتم الوثيقة بخطوات مقترحة لمواصلة تلبية الاحتياجات المتزايدة للدول الأعضاء في هذا المجال.

وخلافاً لما كان شائعاً، فالفقر المتعدد الأبعاد واسع الانتشار في المنطقة، ويغال أكثر من 4 أسر معيشية من أصل 10، وتتفاوت معدلات انتشاره على الصعيد المكاني، ووفق مستوى تعليم من يتراأس الأسرة، وبين الشرائح الخمسية لمؤشر الثروة. تركز الأمانة التنفيذية للإسكوا، ضمن مساعيها لدعم جهود الدول الأعضاء للحد من الفقر، على رصد التقدم المحرز في هذا المجال، وتوفير الأدلة لتستند إليها الأطر الإقليمية والوطنية للحد من الفقر، واستحداث أدوات السياسة العامة، وبناء قدرات الجهات المعنية على استخدامها. واللجنة التنفيذية مدعوة إلى استعراض التقدم الذي أحرزته الإسكوا في دعم جهود القضاء على الفقر، والتعليق على الخطوات المقترحة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للدول الأعضاء في هذا المجال.

-2-

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	3-1مقدمة
		<u>الفصل</u>
3	13-4 أولاً- الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية
3	6-4 ألف- التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد
4	13-7 باء- حالة الفقر في المنطقة العربية
5	16-14 ثانياً- الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2030-2020
7	21-17 ثالثاً- عمل الإسكوا في مجال الحد من الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية
8	24-22 رابعاً- الخطوات المستقبلية

مقدمة

- 1- الفقر هو أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها المنطقة العربية في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة. وما زالت أحوال عدم الاستقرار السياسي، والنزاعات، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تلقي بأعبائها على جزء كبير من السكان، ما يزيد مشكلتي الفقر وقابلية التأثر به حدةً وتعقيداً.
- 2- وتعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) عن كثب على رصد الفقر في المنطقة العربية، وعلى دعم الشركاء الإقليميين والوطنيين لتكثيف جهودهم الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده. وفي أيلول/سبتمبر 2017، أطلقت بالشراكة مع جامعة الدول العربية، ومبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، **التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد** بإصداره الأول منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- 3- وتقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن حالة الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية، بالاستناد إلى المنهجية والبيانات الواردة في **التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد**. ثم تعرض الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2030-2020، وتقتراح الخطوات المستقبلية للإسكوا في هذا المجال.

أولاً- الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية

ألف- التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد

- 4- يتناول **التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد** لعام 2017 مسألتَي فقر الأسر المعيشية وفقر الأطفال، باستخدام منهجيات دولية كُيِّفَتْ وفقاً لاحتياجات المنطقة العربية تشمل الدليل العالمي للفقر المتعدد الأبعاد، الذي وضعته مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتحليل الفقر في الأسر المعيشية؛ ومنهجية تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة، التي أعدتها اليونيسف لتحليل طبيعة فقر الأطفال ومداه في مختلف البلدان. وقد عقدت مشاورات مع خبراء إقليميين وعالميين وممثلين عن الحكومات لتحديد أبعاد الفقر ومؤشراته الإقليمية ذات الصلة بالسياقات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالبلدان العربية.
- 5- يستند الإطار المفاهيمي للتقرير إلى منظور القدرات الذي وضعه أمارتيا سين، والذي يعتبر أن التنمية لا تتحقق من خلال زيادة الدخل وتملك الحصص في الأصول فحسب، بل من خلال تعزيز قدرات الناس على التمتع بحياة يرون أنها ذات معنى⁽¹⁾. ويؤكد هذا النهج أن الحرمان من القدرات هو مقياس للفقر أكثر اكتمالاً من مقياس الدخل، لأنه يغطي جوانب معينة من الفقر قد تغفلها الإحصاءات الإجمالية أو تخفيها. وتستند منهجية التقرير أيضاً إلى منهجية ألكير فوستر⁽²⁾، وتقوم على إحصاء أوجه الحرمان المتزامنة التي يواجهها الأفراد أو الأسر المعيشية، مثل الافتقار إلى التعليم أو العمل؛ أو سوء الحالة الصحية؛ أو انخفاض مستويات المعيشة، فإذا

Amartya Sen, Development as Freedom (New York, Oxford University Press, 1999); Amartya Sen, (1) Commodities and Capabilities (Amsterdam and New York, Elsevier Science Publisher, 1985).

(2) لمزيد من المعلومات عن منهجية Alkire-Foster التي أعدتها مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية، يمكن

الاطلاع على <https://ophi.org.uk/research/multidimensional-poverty/alkire-foster-method/>.

كان المجموع المرجح لأوجه الحرمان يساوي عتبة الفقر أو يزيد عنها، يصنف الشخص أو الأسرة المعيشية بين الفقراء. وعلى غرار الدليل العالمي للفقر المتعدد الأبعاد، يشمل الدليل العربي الأبعاد الثلاثة المتعلقة بالتعليم والصحة والمستوى المعيشي. وقد حدد مستويان من الفقر هما: "الفقر المدقع" و"الفقر"⁽³⁾. وذلك لتكييف عملية القياس مع خصائص أقل البلدان العربية نمواً والبلدان المتوسطة الدخل.

6- وبالإضافة إلى توفير إطار منهجي لاحتساب الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية، يقدم التقرير مقترحات عملية لصانعي القرار في الدول العربية تدعم جهودهم الرامية إلى القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد وتحقيق خطة عام 2030.

باء- حالة الفقر في المنطقة العربية

7- **الفقر المتعدد الأبعاد واسع الانتشار في المنطقة العربية:** تشير البيانات المستقاة من **التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد لعام 2017** إلى أن الفقر المتعدد الأبعاد واسع الانتشار في المنطقة العربية، وي طال أكثر من 4 أسر معيشية من أصل 10. ويقدر عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد بنحو 116.1 مليون شخص (أي 40.6 في المائة من مجموع سكان البلدان العشرة التي يشملها التقرير)، منهم 38.2 مليون شخص (13.4 في المائة) يعيشون في فقر مدقع⁽⁴⁾.

8- **التفاوتات كبيرة في انتشار الفقر المتعدد الأبعاد بين البلدان:** تتراوح نسبة الفقر بين 11.7 في المائة في الأردن و89.1 في المائة في موريتانيا⁽⁵⁾. ولا يقتصر الفقر المتعدد الأبعاد على أقل البلدان نمواً، فالكثيرون ممن يعانون أبعاداً متعددة من الفقر هم من المقيمين في بلدان تصنف ضمن الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل. ويتفاوت وضع انتشار الفقر في البلدان التي شملها التحليل، فمنها بلدان ذات مستويات منخفضة جداً من الفقر المدقع ومنخفضة من الفقر، وهي الأردن، وتونس، والجزائر، ومصر؛ وبلدان الفقر المدقع فيها منخفض ولكن بمستويات فقر أعلى بكثير، وهي العراق والمغرب؛ وأما جزر القمر والسودان وموريتانيا واليمن، وهي من أقل البلدان العربية نمواً، فمستويات الفقر والفقر المدقع فيها تتراوح بين المتوسطة والمرتفعة.

9- **ثلثا السكان العرب فقراء أو معرضون للوقوع في الفقر:** يتيح نهج الفقر المتعدد الأبعاد تحديد نسبة السكان الذين يعيشون فوق خط الفقر بقليل، وهم الأشخاص الذين يُعتبرون غير فقراء حسب عتبة الفقر، لكنهم يعانون الحرمان على صعيد مؤشرات عدة. ويعتبر السكان غير الفقراء الذين يعانون الحرمان في 20 إلى 33.3 في المائة من المؤشرات "معرضين للفقر"، وهذا هو حال 25.3 في المائة من سكان المنطقة.

10- **بعد التعليم عامل رئيسي في الفقر في المنطقة العربية:** يتطلب وضع سياسات فعالة لمواجهة الفقر المتعدد الأبعاد تحديد أكثر المؤشرات إسهاماً في وقوعه، فتشكل معالجتها أولوية. ويبيّن التحليل أن مؤشري بعد التعليم،

(3) للتمييز بين "الفقر المدقع" و"الفقر" في أبعاد الفقر ومؤشراته الإقليمية يمكن الاطلاع على التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، ص. 45.

(4) هذه البلدان هي الأردن، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والسودان، والعراق، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن.

(5) تعود بيانات المسوح إلى عام 2011 في العراق وعام 2013 في اليمن، وبالتالي، فهي لا تأخذ في الحسبان الأثر الكامل للموجات الأخيرة من النزاعات التي شهدتها البلدان.

وهما سنوات الدراسة والانتظام في المدارس، لهما التأثير الأكبر على الفقر المتعدد الأبعاد في جميع البلدان. وتنطبق هذه النتيجة على أقل البلدان نمواً، لكن مؤشرات مستوى المعيشة في هذه البلدان تسهم هي أيضاً وبشكل كبير في وقوع الفقر.

11- *التفاوتات كبيرة على المستوى المكاني وعلى صعيد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية:* يبيّن التحليل وجود أوجه للتفاوت بين مختلف المجموعات السكانية الفرعية وفق النوع الاجتماعي لمن يترأس الأسرة المعيشية أو مستوى تعليمه، أو حجم الأسرة المعيشية، أو الشريحة الخمسية للثروة. فالأسر المعيشية التي تعيش في المناطق الريفية أكثر عرضة للفقر من تلك التي تعيش في المناطق الحضرية. وينطبق ذلك أيضاً على مستوى تعليم من يترأس الأسرة المعيشية: فالأسر التي لم يحصل من يترأسها على التعليم أكثر عرضة للفقر. ويظهر التصنيف وفق الشرائح الخمسية للثروة تفاوتاً حاداً بين مختلف طبقات المجتمع: فالأسر المعيشية في الشريحة الخمسية الأدنى معرضة أكثر بخمسين مرة من الأسر من الشريحة الخمسية الأعلى للوقوع في الفقر المدقع، وأكثر بست مرات للوقوع في الفقر. وتشير هذه النتيجة إلى نسبة مرتفعة من عدم المساواة في المنطقة العربية.

12- *التحديات واعتبارات السياسة العامة:* إن سد الفجوات في التعليم شرط أساسي للحد من الفقر المتعدد الأبعاد وأوجه التفاوت المكاني والاجتماعية والاقتصادية القائمة في المنطقة. وعلى الرغم من التقدم المحرز في معدلات الالتحاق بالمدارس خلال العقود الماضية، يتعين بذل المزيد من الجهود لتحسين نوعية التعليم، والحد من معدلات التسرب من المدارس، لا سيما في المرحلة الثانوية. وتشمل مجالات التدخل الرئيسية الأخرى: تحسين الحماية الاجتماعية وتوليد فرص العمل. ولا بد للدول من النظر في وضع سياسات للحماية الاجتماعية تكون لصالح الفقراء، فبدونها لا يمكن إحداث انخفاض يعتد به في معدلات الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة.

13- *تنمية المناطق الريفية:* يظهر التحليل التباين الحاد بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. ويظهر تصنيف النتائج وفق المناطق أن أفقر الولايات/المحافظات تقع بمعظمها في مناطق ريفية، وهذا يتطلب تدخلات مبنية على النطاق الجغرافي تلبي الاحتياجات الملحة لأفقر القرى في هذه المناطق.

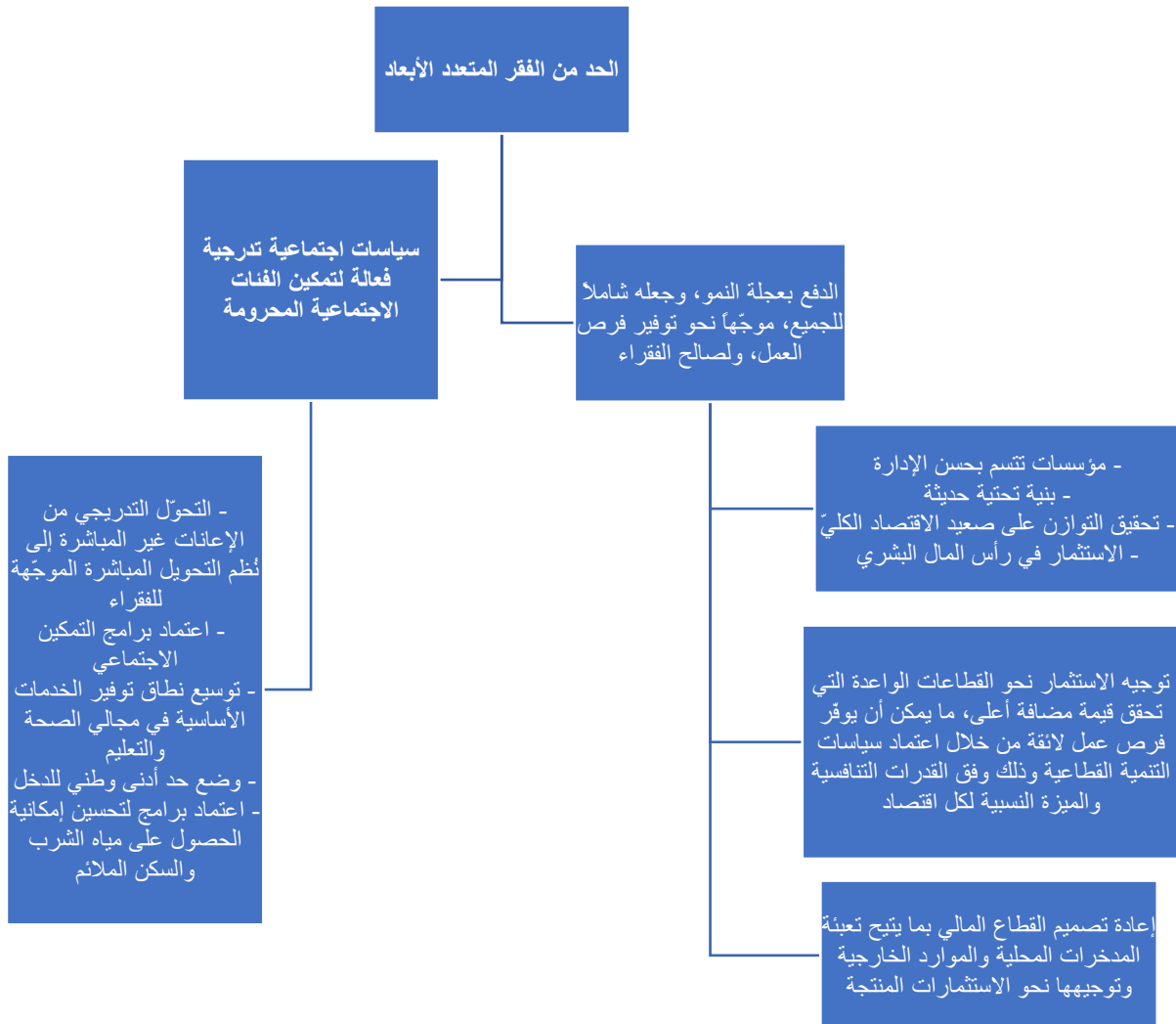
ثانياً- الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020-2030

14- أعاد القادة العرب في مؤتمرات القمة العربية التي عُقدت في شرم الشيخ، مصر (2015)، ونواكشوط (2016)، وعمّان (2017)، تأكيد عزمهم على المضي قدماً نحو تحقيق التنمية المستدامة. وما ثمة نقص في الإرادة السياسية للقضاء على الفقر بجميع أبعاده، وتحقيق التنمية للمواطن العربي في إطار من العدالة الاجتماعية، وصون مبدأ "عدم إهمال أحد" الذي تدعو إليه التنمية المستدامة. ولدعم تحقيق هذه الرؤية، عملت الإسكوا عن كثب مع جامعة الدول العربية على تقديم معلومات للاسترشاد بها عند وضع الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020-2030، وبناء القدرات الفنية لوضع السياسات في هذا المجال. وقد أفضت هذه الجهود المشتركة إلى اعتماد الإطار الاستراتيجي خلال الدورة الرابعة للقمة العربية الاقتصادية والاجتماعية التي عُقدت في بيروت في 20 كانون الثاني/يناير 2019.

15- ويتوافق الإطار الاستراتيجي العربي مع إطار للناتج، ومؤشرات ذات أهداف محددة ينبغي تحقيقها بحلول عام 2030. ويحدد هذا الإطار أدوات رصد وتقييم تضمن التتبع المنتظم، واستعراض التقدم المحرز، ورصد التحديات المطروحة، لضمان التقدم في التنفيذ.

16- والهدف الذي حدده الإطار هو الحد من الفقر المتعدد الأبعاد بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2030 في الدليل العربي للفقر المتعدد الأبعاد. ولا بد، لتحقيق هذه النتيجة، من تنشيط الاقتصاد والدفع بعجلة النمو الاقتصادي، ما من شأنه أن يولد فرص العمل ويعزز الشمولية؛ وتوفير فرص العمل في القطاعات التي تتطلب مهارات تتوافق مع مؤهلات الأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد؛ ووضع سياسات اجتماعية تعزز الفرص المتاحة، وتمكّن الفقراء من العيش في ظروف لائقة، وتوفّر خدمات عالية الجودة في مجالي التعليم والصحة.

إطار العمل من أجل القضاء على الفقر في البلدان العربية



ثالثاً- عمل الإسكوا في مجال الحد من الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية

17- تواصل الأمانة التنفيذية للإسكوا منذ عام 2015 عملها على بناء قدرات صانعي السياسات على تنفيذ أطر عمل متعلقة بالحد من الفقر، وتحديث السياسات، ووضع الخطط والميزانيات. وقد عقدت بالشراكة مع جامعة الدول العربية ومبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية خمس ورشات عمل تدريبية في هذا المجال (الجزائر العاصمة، 26-29 نيسان/أبريل 2015؛ وعمّان، 31 تشرين الأول/أكتوبر - 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2016؛ وشرم الشيخ، مصر، 18-20 كانون الأول/ديسمبر 2017، وعمّان، 17-19 نيسان/أبريل 2018؛ وعمّان، 16-18 نيسان/أبريل 2019). وكانت ورشات العمل هذه بمثابة منتديات إقليمية لتكثيف جهود القضاء على الفقر من خلال عرض المفاهيم والمنهجيات اللازمة لوضع مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد؛ وتبادل أفضل الممارسات في مجال إدراج المسائل المتعلقة بالفقر في أطر السياسات العامة؛ ووضع خطط عمل وطنية لمعالجة الثغرات في البيانات وإعداد أدوات السياسات والقياس الملائمة. وأفضت الجهود المشتركة التي بذلتها الإسكوا، وجامعة الدول العربية، ومبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية، واليونيسف إلى نشر [التقرير العربي للفقر المتعدد الأبعاد لعام 2017](#) المذكور أعلاه.

18- وبناءً على هذه الجهود، قدمت الأمانة التنفيذية للإسكوا الدعم إلى جامعة الدول العربية في صياغة الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020-2030، الذي اعتمد خلال الدورة الرابعة للقمّة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في كانون الثاني/يناير 2019 (الفقرات من 14 إلى 16 من هذه الوثيقة).

19- وتواصل الأمانة التنفيذية بذل جهودها للمواءمة بين الأطر العالمية والإقليمية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وقد تمكنت من إدراج منظور المنطقة العربية في المناقشة العالمية بشأن [عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر \(2018-2027\)](#) وخطة العمل المتعلقة به على نطاق المنظومة. وبالإضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عقدت الإسكوا [اجتماع فريق خبراء في بيروت](#)، من 8 إلى 10 أيار/مايو 2018، لإتاحة تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة بين البلدان المتوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية والمنطقة العربية. وناقش المشاركون من الهيئات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية ومنظمات المجتمع المدني السياسات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة للتصدي للفقر بجميع أبعاده في المنطقتين.

20- وتواصل الأمانة التنفيذية للإسكوا جهودها في مجال التوعية ونشر المعرفة وإشراك مجموعة واسعة من الجهات المعنية في عملية القضاء على الفقر. وقدمت طوال عام 2018 عروضاً عن أعمالها في المؤتمرات التي نظمتها المؤسسات الأكاديمية والبحثية، مثل الجامعة اللبنانية الأمريكية ومنتدى البحوث الاقتصادية. ونشرت أيضاً سلسلة من منشورات المدونات عن الفقر وعدم المساواة على [الصفحة الإلكترونية لمنتدى البحوث الاقتصادية](#)، وورقة عن الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية باللغة الإسبانية في صحيفة [Awraq](#).

21- وعلى المستويات الوطنية، وبناءً على طلبات واردة من سبع دول أعضاء، أعدت الإسكوا ملامح قطرية معمقة عن الفقر المتعدد الأبعاد، وقدمت الدعم الفني في صياغة السياسات وتصميم البرامج والأدوات المتعلقة

بالقضاء على الفقر المتعدد الأبعاد⁽⁶⁾. وتعمل الإسكوا بالتعاون مع مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية على وضع خطة عمل مشتركة لبناء قدرات الدول الأعضاء في صياغة السياسات والخطط والميزانيات المتعلقة بالفقر، ولتيسير تبادل أفضل الممارسات واعتمادها.

رابعاً- الخطوات المستقبلية

22- بناءً على الزخم والطلب الحاليين، تعزم الإسكوا توسيع نطاق دعمها للدول الأعضاء في مجال القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد. وعلى الصعيد الإقليمي، تعمل الأمانة التنفيذية على تعزيز شراكتها مع جامعة الدول العربية لدعم تنفيذ الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020-2030. وتشمل مجالات التعاون رصد التقدم المحرز؛ وتوفير الأدلة لإرشاد عملية التنفيذ؛ وبناء القدرات؛ والعمل على مواءمة الأطر والمبادرات العالمية والإقليمية والوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد.

23- وعلى الصعيد الوطني، واستجابةً لطلبات الواردة من الدول، ستواصل الإسكوا دعم الشركاء الوطنيين في إعداد أدوات السياسة العامة لتعزيز فعالية السياسات والخطط والميزانيات الوطنية.

24- وتشمل الأنشطة الرئيسية المقررة للسنوات المقبلة ما يلي:

(أ) إعداد مسح عن الفقر في المنطقة العربية يقدم أدلة بشأن التفاوتات في الفقر المتعدد الأبعاد على الصعيد دون الوطني؛

(ب) الاستجابة لطلبات البلدان (العراق، والسودان، وموريتانيا، واليمن) والعمل، بالتعاون مع مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية، على تنظيم ورشة عمل فنية تراعي احتياجات كل بلد وتهدف إلى بناء القدرات في وضع خطط العمل الوطنية للتصدي للفقر المتعدد الأبعاد [طوال عام 2019]؛

(ج) وضع خطة عمل إقليمية لدعم الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد، تشمل الأنشطة التالية:

(1) تقديم دعم شامل يراعي احتياجات كل بلد في مجال إصلاح السياسات، واتخاذ التدابير الوطنية لرصد الفقر المتعدد الأبعاد، وصياغة الخطط والميزانيات المتعلقة بمعالجة الفقر المتعدد الأبعاد؛

(2) تصميم وتنفيذ نوعين من التدريب لبناء القدرات: يركز الأول على بناء القدرات الفنية على تحليل الفقر المتعدد الأبعاد ورصده، وتقييم أثر السياسات؛ ويركز الثاني على عرض أدوات التحليل والسياسات العامة على صانعي القرار ومساعدتهم على تحديد أكثر الحلول فعالية للتعامل مع مختلف السيناريوهات والتحديات المتعلقة بوضع السياسات العامة وتنفيذها في مجال التصدي للفقر المتعدد الأبعاد؛

(6) يمكن الاطلاع على <https://www.unescwa.org/ar/our-work/7805/publications>

- (3) صياغة أدوات معرفية وإنشاء قاعدة بيانات عن الفقر المتعدد الأبعاد، لتوفير منصة تفاعلية وسهلة الاستعمال لصانعي السياسات، بشأن حالة الفقر على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛ ولمساعدة عملية تحديد الأولويات القطاعية في مجال القضاء على الفقر؛ ولمحاكاة أثر السياسات العامة؛
- (4) تيسير تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، ودعم الدول الأعضاء في اعتمادها وتكييفها.
